

كشفت تحقيق صحفي قام به فريق من بي بي سي عن قيام قوات الامم المتحدة المنتشرة في ليبيريا وهايتي بارغام الاطفال على



ممارسة الدعارة وارتكاب عمليات اغتصاب. وأشار التحقيق الى ان الفتيات اللواتي كن على اتصال مباشر مع جنود الامم المتحدة قد طلب الجنود منهن ممارسة الجنس مقابل المال او الطعام. وكانت الامم المتحدة قد واجهت العديد من الفضائح التي تورطت بها قواتها حول العالم ومن بينها الاعتداء على اطفال وتجارة الدعارة.

وقد اعترفت نائبة مديرة عمليات حفظ السلام في الامم المتحدة بانتشار الاعتداءات الجنسية التي يقوم جنود الامم المتحدة. وقالت جين هول "اننا نواجه هذه المشكلة منذ مباشرة الامم المتحدة بالقيام بعمليات حفظ السلام الا وهي مشكلة استغلال الفئات الضعيفة من سكان البلاد".

” ”



قام فريق من بي بي سي الذي كان يقوم باعداد برنامج باسم "الجيل المقبل"يركز على من هم دون الثامنة عشر من العمر بتسليط الضوء على هذه الحوادث.

ففي هايتي قالت فتاة تبلغ من العمر 11 عاما انها تعرضت لاعتداء جنسي خارج بوابات القصر الرئاسي في العاصمة من قبل قوات الامم المتحدة. كما تحدثت فتاة عمرها 14 عاما عن تعرضها للاغتصاب داخل القاعدة البحرية التابعة

للأمم المتحدة قبل عامين. ورغم رواية الضحيتين لتفاصيل ما تعرضتا له رفضت الامم المتحدة التحقيق في شكوى الفتاتين لنقص الادلة حسب قول الامم المتحدة وقد عاد الجنود الذين تورطوا في هذه الاعمال الى بلدانهم الاصلية.

وفي ليبيريا قالت فتاة عمرها 15 سنة انها تعرضت للاعتداء من قبل ضباط الامم المتحدة الشهر الماضي.

وكانت بي بي سي قد اثارت موضوع الاعتداءات الجنسية الواسعة الانتشار التي تورط فيها جنود الامم المتحدة في ليبيريا عن طريق تقديم الطعام للضحايا مقابل الجنس.

وردت الامم المتحدة بزيادة افراد الشرطة بحوالي 500 عنصر في ليبيريا وتقديم دورس اجبارية لعناصر الامم عن المعايير الاخلاقية الواجب الالتزام بها.

لكن احدى المنظمات المستقلة قالت " ان الاعتداءات الجنسية لا تزال واسعة الانتشار رغم الادعاء بانه تم الحد منها".

لكن اعلان كوفي عنان عن عدم التساهل مع حوادث الاعتداء على الاطفال من قبل جنود حفظ التابعين للامم المتحدة، لكن

اجراءات مكافحة هذه الاعمال ما تزال غير كافية. وتقول وكالة الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ان " ثقافة الصمت" لدى بعض الجيوش والخوف من العقاب لا تعني ضمان الالتزام بقواعد الامم المتحدة. وأشارت سارة مارتن المسؤولة في الوكالة الى ان " الاعتداء على من انت مكلف بحمايته يمثل اسوأ انواع الانتهاكات والاخلال بالواجب".

وبموجب قوانين الامم المتحدة لا يمكن محاكمة عناصر الامم المتحدة في البلدان التي يرتكبون فيها الجرائم بل يعود الامر

لبلدانهم الاصلية مهمة ملاحقتهم قانونيا.